

A

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITEDA/C.2/47/L.66
3 December 1992
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

UN LIBRARY الجمعية العامة



DEC 7 1992

UN/SA COLLECTION

الدورة السابعة والأربعون
اللجنة الثانية
البند ١٢ من جدول الأعمالتقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

مشروع قرار مقدم من نائب رئيس اللجنة ، الانسة ميمونة ديوب
(السنغال) ، على أساس المشاورات غير الرسمية التي أجريت
بشأن مشروع القرار A/C.2/47/L.34

الاشارة المترتبة على تطبيق المعايير الجديدة لتحديد
أقل البلدان نموا في تنفيذ برنامج العمل للتسعينات
لصالح أقل البلدان نموا

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قرارها ٢٠٦/٤٥ المؤرخ في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ ، الذي
أيدت فيه إعلان باريس وبرنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا ، اللذين
اعتمدهما مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نموا ، والقرار ١٥٦/٤٦
المؤرخ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ المتعلق بتنفيذ برنامج العمل ، والقرار
٢٠٦/٤٦ المؤرخ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ المتعلق بتقرير لجنة التخطيط
الإنمائي : معايير تحديد أقل البلدان نموا ،

وإذ تعيد تأكيد مفهوم "مشاركة جديدة من أجل التنمية : التزام كرتاخينا"^(١)
الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في دورته الثامنة ،

(١) TD/364 ، الجزء الأول ، الفرع ألف .

وإذ تعيد أيضا تأكيد أن أقل البلدان نموا تتحمل المسؤولية الاسامية عن صياغة السياسات والاولويات الوطنية لنموها وتنميتها وعن التنفيذ الفعال لهذه السياسات والاولويات ، وأن عليها أن توامل تنفيذ الالتزامات التي تعهدت بها في مؤتمر باريس ، وأن على المجتمع الدولي ، وعلى البلدان المانحة بوجه خاص ، أن تفي تماما وعلى نحو عاجل بالتزاماتها في جميع المجالات وفق ما تحددت في برنامج العمل ،

وإذ تعيد تأكيد ضرورة تعزيز التعاون الدولي من أجل التنمية المستدامة بغية دعم وتكميل الجهود التي تبذلها أقل البلدان نموا ،

وإذ تلاحظ تصميم المانحين ، الوارد في التزام كرتاخينا ، على تنفيذ الالتزامات التي تعهدوا بها في برنامج العمل فيما يتعلق بتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية الى البلدان الـ ٤١ التي شملتها قائمة أقل البلدان نموا ، وقت انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نموا ،

وإذ تلاحظ أن مجلس التجارة والتنمية أجرى ، في الجزء الأول من دورته التاسعة والثلاثين ، الاستعراض السنوي الثاني للتقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل ، واستعرض أيضا مسألة إدخال تعديل مناسب على الالتزامات فيما يتعلق بالأرقام المستهدفة للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة الى أقل البلدان نموا ومستوياتها في ضوء إضافة ستة بلدان الى قائمة أقل البلدان نموا في أعقاب مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نموا ،

وإذ تلاحظ أيضا أن المانحين أعربوا ، عن دورة مجلس التجارة والتنمية المذكورة أعلاه ، عن عزمهم على بحث ما يترتب حاليا على إدراج البلدان المضافة حديثا في قائمة أقل البلدان نموا من آثار في احتياجات مجموعة أقل البلدان نموا ككل من الموارد الإضافية ،

١ - تعيد تأكيد ضرورة قيام جميع الأطراف بتنفيذ برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا تنفيذا كاملا وفعالا وفي التوقيت المناسب ؛

٢ - تعيد التأكيد أيضا على ضرورة قيام أقل البلدان نموا جميعها بمواصلة تعزيز تنفيذ السياسات والتدابير الوطنية بما يتمشى مع برنامج العمل ، عن طريق وسائل منها سياسات الاقتصاد الكلي المفضية الى نمو وتنمية طويلي الاجل ومتسمين

بطابع الدوام والاستدامة ، وتشجيع المبادرة الفردية والمشاركة الشعبية ذات القاعدة العريضة في عملية التنمية ، وتعزيز القدرات البشرية والمؤسسية ، وتوسيع القاعدة الاقتصادية وتحديثها ، وضرورة أن ينفذ شركاؤها في التنمية ، بفعالية وعلى نحو عاجل ، الالتزامات المتعهد بها أو التدابير المقترحة في برنامج العمل في جميع مجالات الدعم الدولي بما في ذلك المساعدة الإنمائية الرسمية وتخفيف عبء الديون والتجارة الخارجية ؛

٣ - تعهد كذلك تأكيد أنه ينبغي أن تتاح لأقل البلدان نموا زيادة كبيرة وجوهرية في المستوى الإجمالي للدعم الخارجي ، مع أخذ البلدان المضافة حديثا إلى قائمة أقل البلدان نموا في الحسبان ؛

٤ - تحيط علما بالمقرر ٣٠/٩٢ الذي اتخذته مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ٢٦ أيار/مايو ١٩٩٢ فيما يتعلق بتعديل توزيع أرقام التخطيط الإرشادية بالنسبة لأقل البلدان نموا في ضوء الإضافات التي لحقت بقائمة أقل البلدان نموا^(٣) ؛

٥ - ترحب بنتيجة الاستعراض السنوي الثاني للتقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل الذي قام به مجلس التجارة والتنمية ، في الجزء الأول من دورته التاسعة والثلاثين ، وبما قرره المجلس ، في جملة أمور ، من أنه ينبغي له أن يقوم في الجزء الثاني من دورته التاسعة والثلاثين :

(أ) بإجراء استعراض متعمق لمسألتين خاصتين هما : '١' تعبئة الموارد المحلية والخارجية ، بما في ذلك حالة الديون وإدارتها ، و '٢' تحسين فرص التجارة ؛

(ب) بدراسة مسألة إدخال التعديلات المناسبة على الالتزامات وفق ما طلبه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في دورته الثامنة ؛ مع مراعاة الآراء المعرب عنها والقرارات المتخذة في الجزء الأول من الدورة التاسعة والثلاثين لمجلس التجارة والتنمية ؛

(٣) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، ١٩٩٢ ، الملحق رقم ٨ (E/1992/28) ، المرفق الأول .

٦ - تدعو أقل البلدان نموا وشركاءها في التنمية ، بما فيهم المنظمات الدولية والمؤسسات المالية ، الى المشاركة على نحو مناسب وفعال في الجزء الثاني من الدورة التاسعة والثلاثين لمجلس التجارة والتنمية الذي سيعقد في جنيف في الفترة من ١٥ الى ٢٦ آذار/مارس ١٩٩٣ ؛

٧ - تحث المانحين على النظر في القيام ، عملا بقرار الجمعية العامة ١٥٦/٤٦ ، بتوفير موارد خارجة عن الميزانية لتيسير مشاركة ممثلي أقل البلدان نموا في الاستعراضات المقبلة لبرنامج العمل في مجلس التجارة والتنمية ؛

٨] - تطلب الى الامين العام أن يقدم الى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والاربعين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار بما في ذلك تقييم لنتيجة الاستعراض السنوي الثالث لبرنامج العمل من جانب مجلس التجارة والتنمية .
